

قيمة الإنصاف والاعتدال دراسة تطبيقية في صنيع نقاد الحديث

The Value of Justice and Moderation:
An Applied Study on the Practices of Hadith Critics

د. عبدالسلام أحمد أبو سمحة

أستاذ الحديث المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

abusaamhaa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/09/07 تاريخ القبول: 2024/10/24 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

برز المحدثون بصنعتهم النقدية الدقيقة في الحكم على الراوي والمروي، هذا الصنعة التي واكبت الرواة في رحلة الرواية وقصتها منذ التحمل إلى الأداء؛ فتطورت أدواتهم النقدية في معالجة ما وقع من أوهام الرواة.

كانت ميزة التطبيق النقدي المباشر هي السمة الغالبة على نقاد عصر الرواية في تعاملهم الميداني مع الروايات والرواة، لأجل ذلك كان من المهم أن تحكم هذه الممارسات التطبيقية بدستور من القيم والأسس التي تحقق الإنصاف والاعتدال في التعامل مع الراوي والمروي ذلك أن الحكم النقدي قد يُغري الناقد في تجاوز الحد في أحكامه النقدية من هنا التزم النقاد في مساهمهم النقدي بأسس تطبيقية في النقد حققت بجملتها الإنصاف للراوي والمروي على حد سواء، تناول هذا البحث بالتفصيل أهم هذه الأسس التطبيقية.

الكلمات المفتاحية: الأسس، التطبيقية، الإنصاف، النقد، الراوي، المروي.

Abstract:

The Hadith scholars distinguished themselves through their precise critical methodology in evaluating narrators and narrated content. This meticulous craft accompanied narrators throughout the journey of transmitting Hadith, from receiving to delivering it, evolving their critical tools to address the errors made by narrators.

The hallmark of direct practical application characterized the critics of the era of narration in their fieldwork with narrations and narrators. Therefore, it was essential for these practical practices to be governed by a framework of values and principles that ensure justice and moderation in dealing with both narrators and narrations.

This is because critical judgment could sometimes tempt the critic to exceed proper boundaries in their evaluations.

To this end, critics adhered to practical principles in their critical methodology that collectively ensured fairness to both narrators and narrations alike. This study examines in detail the most significant of these practical principles.

Keywords: Principles, Practical Application, Justice, Criticism, Narrator, Narration.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على دربهِ إلى يوم الدين وبعد.

بنى النقد منهجاً نقدياً متوازناً للنظر في الراوي والمروي في معرض تمحيص المنقولات؛ حيث كان الإنصاف والاعتدال في التعامل مع الذوات والمنقولات يُشكل أهم التحديات التي واجهت النقد في معرض بحثهم النقدي، ودرسهم المعرفي في تمحيص الرواية.

ذلك لأن الممارسة النقدية ممارسة محفوفة بالمخاطر؛ لما تحمله من آفاق الحكم على الراوي باعتباره الناقل، والنص باعتباره المروي المنقول؛ لأجل ذلك انطلق منهج النقد ذلك وفق الأسس النقدية الدقيقة، والمعايير الموضوعية في قياس الأداء للحكم عليهما.

هذا وقد وقفنا على كثير من الأحكام النقدية التي حكم فيها النقد على خواصهم بالضعف، وحكموا على خصومهم بالثقة، ولم يردوا كل أحاديث الضعفاء، ولا كل روايات المبتدعة، بل كانت منهجية الانتقاء الراسخة هي التي تسري في عملهم وفق أسس الإنصاف والاعتدال، الأمر الذي دعاني أن أتناول هذه المشكلة بالمعالجة البحثية في أصل تكوينه؛ ذلك أننا نجد تسور بعض الغلاة على منهج النقد الراسخ فحادت طريقتهم عن الإنصاف والاعتدال، وذهبوا كل مسلك بعيداً عن منهجية النقد في التعامل مع الخصوم، فكان من المهم الكشف عن صناعة الإنصاف في أطرها النقدية في ضوء الممارسة التطبيقية المباشرة لنقد عصر الرواية، وتفترض الدراسة السؤال الآتي: هل كانت الممارسة التطبيقية للنقد تُراعي معيار الإنصاف والاعتدال في التعامل مع عناصر الرواية؟ وهل يمكن الوقوف على أسس تطبيقية نمارسها في معرض الحكم على الراوي والمروي نستلهم منها الإنصاف والاعتدال؟ وكيف كانت الممارسة التطبيقية للنقد مع أحاديث الضعفاء وأهل البدع في حال تبين الصواب فيها؟

حاول البحث الإجابة عن هذه التساؤلات في ظل دراسة موضوعية بعد أن أفرغت وسعي في البحث عن دراسات سابقة تناولت المشكلة البحثية كما طرحها البحث، بيد أنني لم أقف على دراسة خُصصت للممارسة التطبيقية ونماذجها بنحو ما أقدمه في هذا البحث، والذي اعتمدتُ فيه الاستقراء والاستنباط كمناهج بحثية له؛ فسبرْتُمن خلال الاستقراء أقوال النقاد والعلماء التي أعتقد أنها تُشكل الأسس التطبيقية في ممارسة الإنصاف والاعتدال، وأستنبط في الثاني الأفكار المعرفية من ممارسات النقاد في تحقيق الإنصاف والاعتدال.

تناول هذا البحث في عرضه الأسس التطبيقية على النحو الآتي:

- الأساس الأول: جمع المرويات وأثره في إنصاف رواية الراوي.
 - الأساس الثاني: خطأ الرواة من بشرية الأداء إلى أغلبية الحكم النقدي لا جزئية الخطأ.
 - الأساس الثالث: إنزال الرواة منازلهم.
 - الأساس الرابع: دقة بناء مقولات النقاد في الحكم على الراوي والمروي.
 - الواقعية التطبيقية للصناعة النقدية وتمثلات الإنصاف والاعتدال
1. منهج النقاد في إنصاف رواية بعض الضعفاء.
 2. منهج النقاد في إنصاف أحاديث من ضعفوا في بعض مشايخهم.
 3. منهج النقاد في إنصاف رواية المبتدعة.

وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وفقت في تناول هذا الجانب المهم من منهج النقاد والمحدثين، بما ينعكس على طلبة العلم والباحثين في السنة النبوية في تبني الإنصاف والاعتدال منهجًا يسدّد خطواتهم في سبيل العمل والمعرفة، بما ينعكس على الساحة العلمية بمزيد من الاعتدال والبعد عن الغلو والتطرف.

الأساس الأول: جمع المرويات وأثره في انصاف رواية الراوي.

أرسى نقاد الحديث منهجية نقدية تطبيقية دقيقة سعوا من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنصاف المنهجي العلمي التطبيقي لروايات الرواة؛ فقد قامت هذه المنهجية على أساس جمع المرويات والمقارنة بينها، بين يدي العمل تطبيقياً في الحكم على الروايات.

هذه المنهجية تقرر أنه لا يمكن الحكم على الحديث من طريق منفرد دون ضم بقية الطرق، تلك التي شارك أصحابها راوي الحديث في التحمل عن ذات الشيخ وذات المصدر؛ لأجل ذلك استدعى النقاد حال تحمل الراوي للرواية لمقارنتها مع حال أدائه للرواية الواجب الحكم عليها؛ فإسناد النقل للراوي بحثاً عن مواطن الصواب والخطأ يقتضي مقابلته مع الواقع الذي ألقى فيه هذا النقل؛ من هنا كان جمع الروايات التي تشاركت معه تحملاً والمقارنة معها حال الأداء سبيل الكشف عن الصواب والخطأ، وهذا ما نجده حاضراً في أقوالهم وممارستهم، فلا تراهم ركنوا إلى رواية واحدة، ولا اغتروا بثقة راوٍ لقبول حديثه، بل ضموا لها غيرها؛ سعياً لكشف ضبط الراوي للمروي في قياس الأداء على واقع التحمل، وهذا غاية الإنصاف للرواية ومنتهاه.

وجاءت أقوال النقاد تكشف بالضرورة هذا الأساس فبيّنت أهمية جمع المرويات في سياق الحكم النقدي على الحديث، وأكملت بيان آليات العمل مع هذه التجميعات بالعرض والمقارنة فيما بينها، وهذا لعمرك منهج الإنصاف والعدل في الحكم على أداء الراوي للرواية والحكم عليها.

وما أكثر أقوال النقاد وأهل الحديث في هذا السياق النقدي السليم، نستعرض طائفةً منها؛ فعلى صعيد جمع الروايات قبل الحكم النقدي: قال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ"⁽¹⁾. وفي رواية الدوري: "لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ خَمْسِينَ مَرَّةً مَا عَرَفْنَاهُ"⁽²⁾. وقال أيضاً: "اَكْتُبِ الْحَدِيثَ خَمْسِينَ مَرَّةً فَإِنَّ لَهُ أَفَاتٍ كَثِيرَةً"⁽³⁾. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُدَيِّنِيِّ قَالَ: "الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طَرَفَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْؤُهُ"⁽⁴⁾.

¹ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص295.

² ابن الأعرابي، المعجم، ج3، ص1075، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص95.

³ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص212.

⁴ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص212.

وقال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا"⁽¹⁾. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "كُلُّ حَدِيثٍ لَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ مِائَةِ وَجْهٍ؛ فَأَنَا فِيهِ يَتِيمٌ"⁽²⁾. وقال أبو حاتم الرازي: "لَوْ لَمْ يُكْتَبِ الْحَدِيثُ مِنْ سِتِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ"⁽³⁾.

وعلى صعيد المقارنة والمعارضة بين الروايات بعد جمعها فإننا نجد لها تأصيلات راسخة لدى النقاد، تؤكد أهمية تنوع موارد التلقي مما يمكن الناظر من المقارنة بينها؛ فعَنْ أَيُّوبَ قَالَ: "إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ خَطَأَ مُعَلِّمِكَ، فَجَالِسْ غَيْرَهُ"⁽⁴⁾. ويأتي قول ابن المبارك لبيان أثر المقارنة في تصحيح الرواية؛ فيقول: "إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ فَاضْرِبْ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ"⁽⁵⁾. ويُبَيِّنُ عباس الدوري منهجية المقارنة بين الروايات فيما نقله عن ابن معين، ويكشف أن عرض رواية الراوي على ما يرويه الناس، والناس هنا هم من شاركوه التحمل لهذه الرواية، حيث قال: "سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: رُبَّمَا عَارَضْتُ بِأَحَادِيثِ يَحْيَى بْنِ يَمَانَ أَحَادِيثَ النَّاسِ فَمَا خَالَفَ فِيهَا النَّاسَ ضَرَبْتُ عَلَيْهِ"⁽⁶⁾. وتتأكد هذه المنهجية في هذا الحوار النقدي التأصيلي المنهجي الذي دار بين يحيى بن معين وإسماعيل بن عليه، وخير بيان لمنهجية المقارنة التي تحملهم على إنصاف الراوي والمروي؛ قال ابن معين: "قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ يَوْمًا: كَيْفَ حَدِيثِي؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، قَالَ: فَقَالَ لِي: وَكَيْفَ عَلِمْتُمْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ لَهُ: عَارَضْنَا بِهَا أَحَادِيثَ النَّاسِ، فَرَأَيْنَاهَا مُسْتَقِيمَةً، قَالَ: فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ"⁽⁷⁾. ويتجلى هذا المنهج من الجمع والمقارنة في مدى تحقيقه للإنصاف في فعل يحيى بن معين مع حديث حماد بن سلمة لفصل ما أخطأ فيه عما أخطأ فيه أصحابه؛ "جَاءَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ إِلَى عَقَّانَ؛ لِيَسْمَعَ مِنْهُ كُتُبَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَالَ: أَمَا سَمِعْتَهَا مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَنِي سَبْعَةَ عَشَرَ نَفْسًا عَنْ حَمَادٍ، قَالَ: وَاللَّهِ، لَا حَدَّثْتُكَ. فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ دِرْهَمٌ، وَأَنْحَدِرُ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَأَسْمَعُ مِنَ التَّبُودَكِيِّ. قَالَ: شَأْنُكَ. فَأَنْحَدَرَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَجَاءَ إِلَى التَّبُودَكِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا سَمِعْتَهَا مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُهَا عَلَى الْوَجْهِ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ، وَأَنْتَ الثَّامِنُ عَشَرَ. قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِذَا؟

¹ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 212.

² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 618.

³ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج 2، ص 47.

⁴ الدارمي، السنن، المقدمة المؤلف، باب الرجل يفتي بشيء ثم يبلغه عن النبي ﷺ فرجع إلى قول النبي ﷺ، ج 1، ص 496.

⁵ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 295.

⁶ ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ج 3، ص 319.

⁷ ابن معين، التاريخ (رواية ابن محرز)، ج 2، ص 39.

قَالَ: إِنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ كَانَ يُخْطِئُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَمِيرَ خَطَأَهُ مِنْ خَطَأٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ أَصْحَابَهُ اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ، عَلِمْتُ أَنَّ الْخَطَأَ مِنْهُ"⁽¹⁾. وها هو مسلم بن الحجاج يربط في نصٍّ واحدٍ بين الجمع والمقارنة ويجعلهما سبيلًا للكشف عن الصحيح والسقيم؛ قال: "فجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، تَمَيَّزَ صحيحها من سقيمها، وتبين رُؤَاةُ ضَعْفِ الأخبار من أضعادهم من الحفاظ"⁽²⁾. وتجده في مقدمة الصحيح يُرْسِخُ منهجية المقابلة بين روايات الرواة للكشف عن المنكر؛ فيقول: "وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتَهُمْ أَوْ لَمْ تَكُنْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ"⁽³⁾. فهذا سبيل الإنصاف في الكشف عن علل الحديث واختلاف الرواة. وقد بين ابن حبان في مقدمة التقاسيم والأنواع أهمية الاعتبار للروايات والرواة في الكشف عن الوهم والجرح؛ فقال: "الإنصاف في النقلة في الأخبار استعمال الاعتبار فيما رَوَوْا. وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه: كأننا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرًا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه. فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رَوَوْه علم أن هذا قد حدث به حماد، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه"⁽⁴⁾. ويقول الخطيب البغدادي: "وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طَرَقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"⁽⁵⁾. بل ويجعله سبيلًا أيضًا لمن أراد أن يتمهر في علم الحديث؛ "قَلَّ مَا يَتَمَهَّرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ وَيَسْتَثِيرُ الْخَفِيِّ مِنْ قَوَائِدِهِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ مُتَفَرِّقَهُ وَأَلْفَ مُتَشَتَّتِهِ وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ وَاشْتَغَلَ بِتَصْنِيفِ أُبُوَابِهِ وَتَرْتِيبِ أَصْنَافِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ مِمَّا يُقْوِي النَّفْسَ وَيُثَبِّتُ الْحِفْظَ وَيَذَكِّي الْقَلْبَ وَيَسْحَدُ الطَّبْعَ وَيَبْسُطُ اللِّسَانَ وَيُجِيدُ الْبَيَانَ وَيَكْشِفُ الْمُسْتَبْهَةَ وَيُوضِّحُ

1 ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 32.

2 مسلم بن الحجاج، التمييز، ص 209.

3 مسلم بن الحجاج، الصحيح، المقدمة، ج 1، ص 5.

4 ابن حبان، التقاسيم والأنواع، ج 1، ص 111. مع التنبيه على أن للكلام بقية وتفصيل لديه ومع موافقته على فكرة الاعتبار لكن تفاصيل المسألة تحتاج إلى نقاش عميق ليس هذا بابها.

5 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 5.

المُلْتَبِسَ"⁽¹⁾. وسَمَّاهُ أحمد نور سيف المعارضة حيث قال "المعارضة: هي مقابلة المرويات بعضها ببعض ومقارنتها، ومن الملاحظ أنهم يشيرون إليها دائماً في الفحص والتنقيب نظراً لأهميتها واعتمادهم عليها، وكما ينكشف بها كذب الرواة وانتحالهم ما ليس من حديثهم، يتكشف بها كذلك جوانب كثيرة من وهم الرواة وسهولهم وغلطهم؛ فيحكم على الراوي بالضبط والإتقان، أو الخلل اليسير أو الكثير مع صدق في اللسان"⁽²⁾.

ومن هنا ندرك أبعاد منهجية المحدثين القائمة على تكامل الصورة الناقلة للرواية في الحكم عليها، والذي يرسخ عدم الاعتماد في النقل على ذات واحدة، والبناء عليها في الأحكام العلمية النقدية على الراوي والمروي، ولا شك أن هذه العقلية تؤسس في ذهن المتلقي صورة الإنصاف والعدل في أبهى أحوالها.

الأساس الثاني: خطأ الرواة من بشرية الأداء إلى أغلبية الحكم النقدي لا جزئية الخطأ.

مارس النقاد منهجية منصفة في التعامل مع أخطاء الرواة؛ فلم يفرحوا بالخطأ والخطأين في المسارعة لنقد الرواة، إنما جاء الحكم على الرواة في نظرة شمولية اتجهت نحو الرصد الأغلب لحال الأداء من الرواة في سبيل الحكم عليه؛ فالحكم العام عليه إنما يصلح بالغالب العام من أداء، وهذه منهجية التوازن في ذكر ما للراوي وما عليه.

والناظر في أقوال المحدثين والنقاد يجد واقعية كبيرة في أقوالهم في بيان إمكانية الخطأ، بل حتميته مع كل الرواة، وهذا أمر حقيقٌ بالنظر المنصف فيه؛ ذلك أن واقعية هذا العلم أزاحت كل مثالية يمكن أن تفترض في هذا السياق؛ لأجل ذلك نجدهم في سبيل إنصاف الراوي، بينوا الاتجاهات الآتية في رصد الخطأ:

أولاً: نبّه نقاد الحديث وعلماءه على أن الخطأ واردٌ من كل راوٍ لا محالة، فلا يسلم منه كبير أحد؛ من هنا فقد أصّلت الصِدِّيقة بنت الصديق أم المؤمنين عائشة عليها وعلى أبيها الرضوان هذا الأمر حينما استدركت على الصحابة أوهاماً وقعوا فيها، يقول ابن رجب الحنبلي:

¹ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص280.

² أحمد نور سيف، مقدمة تحقيق تاريخ ابن معين "رواية الدوري" 85/1.

"وقد وهمت عائشة جماعةً من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك"⁽¹⁾؛ ومن هنا قال قال الإمام مالك: "وَمَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ؟"⁽²⁾، وأكد مقولته ابن المبارك الإمام الناقد بقوله: "ومن يسلم من الوهم؟"⁽³⁾. ورسخ النقاد هذه النظرة الواقعية للإنسانية الرواة؛ فقال عبد الرحمن بن مهدي: "من يُبْرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون"⁽⁴⁾، وقال ابن معين: "من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب"، وقال: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"⁽⁵⁾، قَالَ مُهَنَّا لِأَحْمَدَ: "كَانَ غُنْدَرٌ يَغْلَطُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ هُوَ مِنَ النَّاسِ؟"⁽⁶⁾. وقال بعد بيان وقع الخطأ من القطان وقد أثنى عليه: "ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ يَعْرِى مِنَ الْخَطَا وَالْتَصَحِّيفِ؟!"⁽⁷⁾. وقال الإمام مسلم: "فَلَيْسَ مِنْ نَاقِلٍ خَبَرَ وَحَامِلٍ أَثَرَ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ وَأَشْدَّاهُمْ تَوْقِيئًا وَإِتْقَانًا لَمَا يَحْفَظُ وَيَنْقُلُ إِلَّا الْغَلَطَ وَالسَّهْوُ مُمَكِّنٌ فِي حِفْظِهِ وَنَقْلِهِ"⁽⁸⁾. وقال الإمام الترمذي: "لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْخَطَا وَالْغَلَطِ وَالْغَلَطُ كَبِيرٌ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ مَعَ حِفْظِهِمْ"⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: "والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهمل وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت، صحت عدالته، بأوهام يهمل في روايته ولو سلكننا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهملوا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات"⁽¹⁰⁾.

وقال ابن عبد البر: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ وَاللَّسْيَانِ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَرَى ذَلِكَ الْأَنْبِيَاءَ فَغَيَّرَهُمْ بِذَلِكَ أُخْرَى"⁽¹¹⁾.

¹ الذهبي، شرح علل الترمذي، 436/1. وهو يشير بهذا إلى كتاب "الإجابة لإيزاد ما استدرجته عائشة على الصحابة"، للإمام بدر الدين الزركشي (794هـ).

² ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج2، ص145.

³ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج1، ص191.

⁴ ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج2، ص145.

⁵ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج1، ص191.

⁶ ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج2، ص141.

⁷ ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص259، الخطيب، تاريخ بغداد، ج16، ص203، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 190/17.

⁸ مسلم، التمييز، ص170.

⁹ الترمذي، السنن، كتاب العلل، ج6، ص240.

¹⁰ ابن حبان، الثقات، ج7، ص97.

¹¹ ابن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، ج1، ص521. جاء ذلك في معرض كلامه عن حديث: "صلى لنا رسول الله ركعتين ثم قام فلم يجلس".

فمن كل ما سبق نتأكد أن النقاد والمحدثين حينما أسسوا أصول النقد للراوي والمروي وطبقوها ما غاب عن ذهنهم إنسانية الرواة، بل تجدهم تعاملوا مع الأخطاء الواردة بمنتهى الإنصاف والاعتدال، والذي يظهر في تأصيل وجود الخطأ من الرواة، بل عد الأمر طبيعة جبلة في الرواة.

ثانياً: ورود الخطأ من الراوي لا ينهي مسيرته العلمية: ففي ضوء ما سبق من عد الخطأ طبيعة جبلة في الرواة، فقد تبدت مظاهر الإنصاف ظاهرة جليلة في قبول إمكانية الخطأ، وعدم عكسها مباشرةً بالحكم العدمي على الرواة، كما نجد اليوم من شيوع عدم الإنصاف؛ فما يقع عالم أو طالب علم في خطأ أو زلة إلا وكان الوقوع فيه هدرَ عدالتهم وكرامته، وهذا يمثل غاية المنتهى في الغلو وعدم الإنصاف، ولا يتوافق مع منهجية النقاد التي قامت في أصلها على شمولية الإنصاف للراوي والمروي. ومن يستعرض أقوال النقاد يجد أنهم كانوا ينصون على إمامة وعدالة وثقة الحفاظ من المحدثين أو الرواة، ولكنهم يشفعونها ببيان أنهم لهم أخطاء، وهذا تحقيق عملي لشمولية الإنصاف للراوي والمروي، فالراوي ذكرت منزلته، والمروي حذر من بعض الأخطاء التي وقع فيها، ومن ذلك نتأمل قول الإمام أحمد في مالك، قَالَ أَحْمَدُ: "وَكَانَ مَالِكٌ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ وَقَدْ كَانَ يُخْطِئُ"⁽¹⁾، وهنا إنصاف للإمام مالك، وإنصاف للمروي ببيان وجود بعض الأخطاء، فلا الأخطاء بهذا المستوى حطّت من إمامة مالك، ولا إمامته جعلتنا ننقل الخطأ الذي صدر منه. وبمثل هذا القول نقف على العشرات من أقوال النقاد ومنها:

قَالَ الْمُيْمُونِيُّ: "سَأَلُوهُ مِنْ أَكْثَرِ فِي أَيُّوبَ؟ قَالَ: مَا عِنْدِي أَحَدٌ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنْ حَمَّادٍ يَغْنِي ابْنَ زَيْدٍ وَقَدْ أَخْطَأَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ"⁽²⁾.

قال علي بن المديني: "المحدثون صحفوا وأخطأوا ما خلا أربعة: يزيد بن زريع، وابن علية، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث بن سعيد"⁽³⁾.

¹ أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي)، ص 164.

² أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي)، ص 174.

³ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7، ص 196.

قال أحمد بن حنبل: "أَخْطَأَ شُعْبَةَ فِي اسْمِ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ عَرْفُطَةَ. وَأَخْطَأَ أَيْضًا فِي سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ فِي حَدِيثِ الشَّكَّالِ مِنَ الْخَيْلِ قَلْبَ اسْمِهِ. وَأَخْطَأَ شُعْبَةَ فِي اسْمِ أَبِي الثَّوْرَيْنِ فَقَالَ: أَبُو السَّوَارِ وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو الثَّوْرَيْنِ. قُلْتُ لِأَبِي: مِنْ هَذَا أَبُو الثَّوْرَيْنِ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مَشْهُورٌ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ قُرَيْشٍ. قُلْتُ لِأَبِي: "إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُهْدِيٍّ زَعَمَ أَنَّ شُعْبَةَ لَمْ يَخْطِئْ فِي كُنْيَتِهِ!" فَقَالَ: "هُوَ السَّوَارُ". قَالَ أَبِي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يَدْرِي أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا"⁽¹⁾. وقال أحمد: "أَخْطَأَ شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَهْرَانَ فَقَالَ يُونُسُ بْنُ مَاهَكَ: وَهُوَ خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ بْنُ مَهْرَانَ"⁽²⁾.

قَالَ أَحْمَدُ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَقَلَّ خَطَأً مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَلَقَدْ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ؟!"⁽³⁾. وقال البرذعي: "شَهِدْتُ أَبَا زُرْعَةَ ذَكَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُهْدِيٍّ، وَمَدَحَهُ، وَأَطْلَبَ فِي مَدَحِهِ، وَقَالَ: وَهَمَّ فِي غَيْرِ شَيْءٍ؛ قَالَ: عَنْ شَهَابِ بْنِ شَرِيفَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ: شَهَابُ بْنُ شُرَيْفَةَ. وَقَالَ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ: مَالِكُ بْنُ ظَالِمٍ. وَقَالَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَائِدِ بْنِ بَطَّةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ: ابْنُ نَضْلَةَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْحُدُودِ، وَقَالَ: عَنْ قَيْسِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ: قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ، يَعْنِي حَدِيثَ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ غَالِبِ بْنِ عَبَادٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ فِي (الْعَمَةِ وَالْخَالَةِ)"⁽⁴⁾.

وقال ابن حبان: "ولو ترك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه، لوجب ترك حديث كل محدث في الدنيا؛ لأنهم كانوا يخطؤون ولم يكونوا بمعصومين، بل يحتج بخبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتى غلب على صوابه ترك حينئذٍ ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه واحتج بما سواه هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطؤون ولم يفحش ذلك منهم"⁽⁵⁾.

وقال الذهبي: "وَلَوْ أَنَّا كُلَّمَا أَخْطَأَ إِمَامٌ فِي اجْتِهَادِهِ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ خَطَأً مَغْفُوراً لَهُ،

¹ أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، ج 1، ص 515.

² أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، ج 2، ص 157.

³ ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 259، الخطيب، تاريخ بغداد، ج 16، ص 203، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 190.

⁴ البرذعي، الضعفاء لأبي زرعة الرازي، ج 2، ص 326.

⁵ ابن حبان، الثقات، ج 7، ص 492.

قُمْنَا عَلَيْهِ، وَبَدَّعْنَاهُ، وَهَجَرْنَاهُ، لَمَا سَلِمَ مَعَنَا لَا ابْنَ نَصْرِ، وَلَا ابْنَ مَنَدَةَ، وَلَا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمَا، وَاللَّهُ هُوَ هَادِي الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى وَالْفُضَاظَةِ"⁽¹⁾.

قال الذهبي في ترجمة العُزَيْرِيِّ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عُزَيْرٍ السَّجِسْتَانِيِّ: "وَقَالَ أَبُو زَكْرِيَّا التَّيْرِيزِيُّ: رَأَيْتُ بِحَظِّ ابْنِ عُزَيْرٍ، وَعَلَيْهِ عِلَامَةُ الرَّاءِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ. وَأَمَّا الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ، وَالْخَطِيبُ، وَابْنُ مَكْوَلٍ، فَقَالُوا: عُزَيْرٌ بِمُعْجَمَتَيْنِ، مُحَمَّدٌ بْنُ عُزَيْرٍ صَاحِبُ (الْغُرَيْبِ). فَبَعْدَ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ مَنْ يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ؟"⁽²⁾.

هذا المنهج الذي خطه النقاد وأهل الحديث في التعامل مع أخطاء هؤلاء الأئمة والعلماء، والإنصاف الحاصل في التعامل معه، وذلك أن هذه الأخطاء ما كانت تذكر في مقابلة ما أصابوا فيه، لكنها على صعيد المروي فإنها علل وجب التنبيه إليها، لكن غلبة الصواب، وندرة الخطأ جعلت النقاد يضعون هؤلاء الأئمة والحفاظ في منزلتهم.

وهنا نقف على قول الإمام الذهبي وهو يرسخ هذا المنهج وينافح عنه حينما رد على العقيلي ذكر ابن المديني في الضعفاء: "قد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به - قد شجن صحيحه بحديث على بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي على بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمداً، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهر بن أسد، وثابت البناني، وجريز بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولمات الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال. أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط؛ لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتبه أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 40.

² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 29، ص 198.

الله ﷻ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث"⁽¹⁾.

وهذا ما أكد عليه ابن حجر بقوله: "لو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يُذكر في الضعفاء لما سلّم من المحدثين أحدٌ لاسيّما المُكثر منهم"⁽²⁾.

ثالثاً: التوازن بين ذكر الوقوع في الخطأ مع الصواب، وذكر المساوي مع المحاسن.

لقد كان من الإنصاف الواضح البيان في عمل النقاد وأهل الحديث أن يذكر في حق الراوي ما محاسنه ومساوئه فلا يقتصر على واحد منها، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: "ظَلَمْتُ أَخَاكَ إِذَا ذَكَرْتَ مَسَاوِيَهُ وَلَمْ تَذْكُرْ مَحَاسِنَهُ"⁽³⁾. وعن الشَّعْبِيِّ، قَالَ: "كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ: «إِذَا كَانَتْ مَحَاسِنُ الرَّجُلِ تَغْلِبُ مَسَاوِيَهُ فَذَاكُمُ الرَّجُلُ الْكَامِلُ وَإِذَا كَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فَذَاكُمُ الْمُتَمَاسِكُ وَإِذَا كَانَتْ الْمَسَاوِيُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَحَاسِنِ فَذَلِكَ الْمُتَهْتِكُ"⁽⁴⁾.

ومن هنا قعد الخطيب قاعدة مهمة هذا السياق إذ قال: "وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي أَخْبَارِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ مِنَ الْمَحَاسِنِ وَالْمَنَاقِبِ وَالْمُطَاعِنِ وَالْمُثَالِبِ، وَجَبَ كَتَبُ الْجَمِيعِ وَنَقْلُهُ وَذِكْرُ الْكُلِّ وَنَشْرُهُ"⁽⁵⁾.

ولله در الإمام الذهبي وهو يرد صنيع ابن الجوزي في كتابه الضعفاء فيقول بعد ذكر أحد الرواة: "وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه. وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق"⁽⁶⁾.

والحقيقة أننا اليوم في أمس الحاجة إلى هذه النظرة المتوازنة في التعامل مع الذوات ومن يقع في الخطأ، فلا تقتصر على سيء ما فعلوا، بل نضمّ له الحسنه، فحينها نكون قد طبقنا منهج النقاد وأصحاب الصنعة من المحدثين.

¹ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 3، ص 140.

² ابن حجر، لسان الميزان، ج 3، ص 202.

³ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.

⁴ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.

⁵ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.

⁶ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 1، ص 16.

رابعاً: أغلبية الأداء سبيل الحكم على الرواة.

لقد أصَّل النقاد والمحدثون منهجية راسخة في الحكم على الرواة في ضوء أغلبية الأداء لا جزئيته، وهذا يحتم على الناقد أن ينظر في أغلب روايات الراوي وسلوكه في الأداء حتى يحقق ذلك، وهذا العمل التطبيقي من النقاد هو السبيل الأمثل والغاية الأنبل للإنصاف والاعتدال.

لقد تضافرت نصوص العلماء على ذلك؛ فقال ابن مهدي: "سَمِعْتُ شُعْبَةَ وَسُئِلَ مَنْ الَّذِي يَثْرُكُ حَدِيثَهُ قَالَ: الَّذِي إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ طَرَحَ حَدِيثَهُ، وَإِذَا اتَّهَمَ بِالْكَذِبِ طَرَحَ حَدِيثَهُ يَعْنِي إِذَا صَحَّ عَلَيْهِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثًا غَلَطًا مَجْمَعًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَتَّهَمْ نَفْسَهُ فَيَتْرَكَ طَرَحَ حَدِيثِهِ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ يَثْرُكُ حَدِيثَهُ، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَارَوْ عَنْهُ"⁽¹⁾. فهنا نرى كيف أن أساس الحكم لدى النقاد إنما يكون وفق النظرة الأغلبية للأداء، وما أدق قول الشافعي: "وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ نَقْبَلْ حَدِيثَهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ لَمْ نَقْبَلْ شَهَادَتَهُ"⁽²⁾.

والحقيقة أن من ينظر إلى أقوال النقاد وتطبيقاتهم في الحكم على الرواة يجد ذلك واضحاً جلياً في كتب السؤلات والجرح والتعديل، وعلى الأخص منها ما سبَّب الحكم فيه وذكرت موجباته، وانظر إلى هذا الحوار بين ابن وارة والإمام أحمد: "يا أبا عبد الله، رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدَّث من العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا تدري ما هي"⁽³⁾. وهذا التفصيل في الحكم عليه لا يكون إلا بمعرفة أغلب مروياته.

¹ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 260، الخطيب البغدادي، الاحتجاج بالشافعي، ص 47، وله: الكفاية في علم الرواية، ص 142.

² الشافعي، الرسالة، ص 380، ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 207، الخطيب، الكفاية، ص 144، البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج 1، ص 132، وله دلائل النبوة، ج 1، ص 30، ومناقب الشافعي، ج 2، ص 27.

³ ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 304.

قال الإمام أحمد في عبدالله بن وهب: "قال أحمد قال: عبد الله بن وهب صحيح الكتب عن مشايخه الذين روى عنهم، يفصل السماع من العرض، ما أصح حديثه وأثبتته! قيل له: أليس كان يسيء الأخذ. قال: كان سيئ الأخذ الحق، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً"⁽¹⁾. فانظر كيف جعل الإمام أحمد النظر في كتابه للاطلاع الشامل على مروياته سبيلاً للحكم عليه بإنصاف. وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى.

وأجدني هنا أخص ابن حبان بالذكر في كتابه المجروحين، ففيه تظهر دقة المنهج النقدي للنقاد في بيان أسباب النقد وموجباته، ويؤكد النظر إلى أغلبية أداء الراوي لمروياته حين الحكم عليه، ومن أمثلة ذلك:

"أبان بن المحبر يأتي عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية (عنه) إلا على سبيل الاعتبار". فانظر كيف كان هذا الحكم من هذا الإمام في ضوء أغلبية الأداء لأبان عن نافع وغيره، وما عقده من مقارنة لها مع غيره من الرواة عنهم"⁽²⁾. وهذا عين العدل والإنصاف في الحكم الأغلب عليه.

"إبراهيم بن عمر بن سفينة يروى عن أبيه، روى عنه البصريون، يخالف الثقات في الروايات، ويروى عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال"⁽³⁾.

"عمرو بن مر الهمداني في حديثه المناكير الكثيرة التي لاتشبه حديث الأثبات حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته"⁽⁴⁾.

¹ الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج 2، ص 183.

² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 98.

³ ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 111.

⁴ ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 67.

الأساس الثالث: إنزال الرواة منازلهم.

تميز منهج النقاد والمحدثين في ممارسته النقدية في الحكم على الراوي والمروي في إنزال الرواة منازلهم التي يستحقونها، دون عناءٍ ولا كبيرٍ ولا تكلفٍ؛ فلا ضير لدى ناقدتهم في مدح تلميذه أو أحد أقرانه، سعيًا منهم في وقاية الرواية وهو الأهم في منهجهم كله، فالإنصاف للراوي والمروي سبيل مهم في هذا الطريق الشائك.

ومن الإنصاف التطبيقي لدى النقاد حالة الإقرار الريادي، من الشيخ للتلاميذ أو للأقران أو لمن اختلفوا معه في مسائل.

ومن أسس تطبيق الإنصاف إنزال الناس منازلهم بدقة وعناية، ونجد ذلك في كثير التراجم؛ قال ابن مهدي: "أَخْبَرَنِي وَهَيْبٌ - وَكَانَ مِنْ أَبْصَرَ النَّاسِ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ - أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَلَمْ أَرْ أَحَدًا إِلَّا تَعَرَّفُ وَتُنْكِرُ إِلَّا مَالِكًا، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ"⁽¹⁾. ففي هذا النص نرى كيف أن ابن مهدي أنزل وهيبا منزله، وكذا فعل وهيب مع مالك ويحيى الأنصاري.

وعَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ مِنْ سُفْيَانَ، وَلَا أَحْسَنَ عَقْلًا مِنْ مَالِكٍ، وَلَا أَقْسَفَ مِنْ شُعْبَةَ، وَلَا أَنْصَحَ لِلْأُمَّةِ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ"⁽²⁾.

قال ابن أبي حاتم: "وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيرا بالحديث جدا فهما كأنه خلق لهذا الشأن"⁽³⁾.

وما أكثر هذه الأمثلة في كتب الرجال والتراجم، ومن أراد أن يرى عجائب الإنصاف في ذلك فليشبع النفس من مقدمة ابن أبي حاتم الرازي لكتاب الجرح والتعديل، وقد أفرد للأئمة تراجم عظيمة، كشف عن جماليات الإنصاف لدى النقاد والمحدثين مع أئمة الرواية، وإنزالهم المنزلة التي تليق بهم.

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 74.

² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 405.

³ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج 1، ص 128-129.

ومن أسس الإنصاف التطبيقي وجمالياته في منهج النقد والمحدثين ما كان من إنصاف الشيوخ تلاميذهم، ومن أفضل ما وقفت عليه في هذا السياق ما قاله شيوخ البخاري في حقه: قال عبدان: "مَا رَأَيْتُ بَعِيْنِي شَابًّا أَبْصَرَ مِنْ هَذَا، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ"⁽¹⁾.

قال مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَيْكَنْدِيُّ: "كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيَّ هَذَا الصَّبِيُّ تَحَيَّرْتُ، وَأَلْبَسَ عَلَيَّ أَمْرَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَلَا أَزَالُ خَائِفًا مَا لَمْ يَخْرُجْ"⁽²⁾. وقال لأحد جلسائه: "لَوْ جِئْتُ قَبْلَ لِرَأَيْتَ صَبِيًّا يَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ"، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى لَحِقْتُهُ. قَالَ: أَنْتَ الَّذِي يَقُولُ: إِنِّي أَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَكْثَرُ، وَلَا أَجِئُكَ بِحَدِيثٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَّا عَرَفْتُكَ مَوْلِدَ أَكْثَرِهِمْ وَوَفَاتِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ، وَلَسْتُ أُرَوِّي حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ إِلَّا وَلِي مِنْ ذَلِكَ أَصْلٌ أَحْفَظُهُ حِفْظًا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽³⁾.

وقال نعيم بن حماد: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَقِيهٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ"⁽⁴⁾.

وأما شيخه علي بن المديني: "قَالَ الْفَرَزْدِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: "مَا اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَرَبَّمَا كُنْتُ أُغْرِبُ عَلَيْهِ". وبلغ علي بن المديني قول البخاري: "مَا اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي إِلَّا بَيْنَ يَدَيْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، فَقَالَ عَلِيٌّ: دَعُوا هَذَا، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمْ يَرِ مِثْلَ نَفْسِهِ"⁽⁵⁾. وقال فتح بن نوح النيسابوري، قَالَ: "أَتَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ جَالِسًا عَنْ يَمِينِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَ التَّفْتَ إِِلَيْهِ كَأَنَّهُ يَهَابُهُ"⁽⁶⁾.

وقال إسحاق بن راهويه: "اكتُبُوا عَنْ هَذَا الشَّابِّ؛ يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ، فَلَوْ كَانَ فِي زَمَنِ الْحَسَنِ لَاحْتِاجَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِمُعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَفَقْهِهِ"⁽⁷⁾.

¹ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص344.

² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص417.

³ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص417.

⁴ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص344.

⁵ ابن عدي، الكامل، ج1، ص213، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص411.

⁶ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص338.

⁷ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص340.

وقال قتيبة بن سعيد: "فَضْلُ مُحَمَّدٍ بنِ إِسْمَاعِيلَ عَلَى الْعُلَمَاءِ كَفَضْلِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ؟! فَقَالَ: هُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُمِشِي عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ". وقال: "رَجُلٌ إِلَيَّ مِنْ شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرِبِهَا، فَمَا رَحَلَ إِلَيَّ مِثْلُ مُحَمَّدٍ بنِ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ مَهْيَازٌ: صَدَقَ؛ أَنَا رَأَيْتُهُ مَعَ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ، وَهُمَا يَخْتَلِفَانِ جَمِيعًا إِلَى مُحَمَّدٍ بنِ إِسْمَاعِيلَ، فَرَأَيْتُ يَحْيَى يَنْقَادُ لَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ". وقال: "يَا هَؤُلَاءِ، نَظَرْتُ فِي الْحَدِيثِ، وَنَظَرْتُ فِي الرَّأْيِ، وَجَالَسْتُ الْفُقَهَاءَ وَالرُّهَادَ وَالْعُبَادَ، مَا رَأَيْتُ مُنْذُ عَقَلْتُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ بنِ إِسْمَاعِيلَ"⁽¹⁾.

وتمتد أسس الإنصاف التطبيقي إلى ميدانٍ هو تحقيق في كشف وقياس مدى مصداقية ادعاء الإنصاف، وهو الإنصاف مع المخالف، فهذا الميدان دومًا هو أهم ميادين قياس مصداقية الاعتدال والوسطية والاعتدال؛ ذلك أن المخالف هو من يظهر التعامل معه معادن ذلك كله، لا الموافق، قال الأحمَدُ بنُ حنبلٍ: "لَمْ يَعْبُرِ الْجِسْرَ إِلَى خُرَاسَانَ مِثْلُ إِسْحَاقَ، وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُنَا فِي أَشْيَاءَ، فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَلْ يُخَالِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا"⁽²⁾. وقال ابن حزم: "من أَرَادَ الْإِنْصَافَ فَلْيَتَوَهَّمْ نَفْسَهُ مَكَانَ خَصْمِهِ فَإِنْ يَلُوحُ لَهُ وَجْهٌ تَعَسَفَهُ"⁽³⁾. وهذا ما سيأتي تفصيله في تطبيقات الإنصاف حين الحديث عن البدعة.

الأساس الرابع: دقة بناء مقولات النقاد في الحكم على الراوي والمروي

في ضوء ما سبق تبين لنا ما تميز به عمل نقاد الحديث من الإنصاف على صعيد الأسس البنائية ثم على صعيد الأسس التطبيقية في حكمهم على الراوي والمروي والذي نتج في صورة مقولات نقدية، دلت بصورة دقيقة عن حال الرواية والراوي في أغلب الأداء النقدي لدى النقاد.

والناظر في جملة المقولات النقدية في الحكم على المروي يجدها واقعية الإطلاق؛ فقد جاءت تحقق الاتجاهات المعيارية التي بنى النقاد منها ما يمكن أن يوجّه النقد للراوي أو للمروي، فلا تَغفل مقولات النقاد وما استقر من معايير وقرائن وقواعد نقدية عن أي حال يمكنه أن يؤثر في قبول الرواية وردّها، بل إن مظنة وجود خرق لهذه المعايير يعامل بذات الطريقة في حال وجودها وفق منهجية الاحتياط، كما سنذكر ذلك في الجهالة.

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 427-429.

² ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 221، الخطيب البغدادي، التاريخ، ج 7، ص 362.

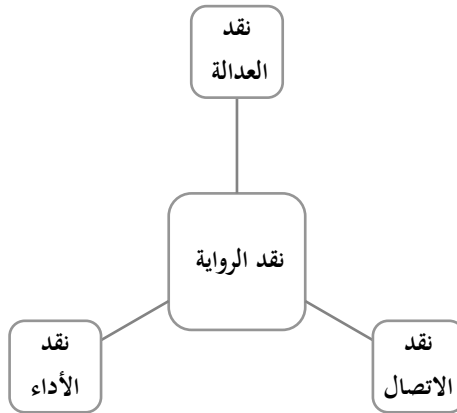
³ ابن حزم، الأخلاق والسير، ص 82.

وحرصت هذه المعايير وما خرج عنها من مقولات على رصد أحوال الرواة فلا تغفل عنه وتسلمهم للقبول دون تمحيص دقيق، وهذا بجملته في المروي أو الراوي يُشكل أبرز معالم الأسس التطبيقية للإنصاف والاعتدال في الرواية والرواة.

إن المتأمل في حالة النقد ودقة المقولات الدالة عليها يمكنه أن يقف على أحوال ثلاثة تنتظم العلمية النقدية فيها، وفق تراتبية سلسلة منتظمة، فلا يُقفز إلى الكشف عن حال منها قبل التحقق من الحال السابق، وهذا الأحوال تجعل العملية النقدية عملية منضبطة غير متداخلة، الأمر الذي يورث مقولاتها دقة بالغة، نَعُدُّها الأصل في تقديم الإنصاف والاعتدال في أبهى صورته.

إن أحكام النقد على الرواية، والتي تأثر بجملتها الحكم الأغلب على الرواة إنما يتم في محاور ثلاثة هي:

- المحور الأول: نقد شرط العدالة.
- المحور الثاني: نقد شرط الاتصال.
- المحور الثالث: نقد شرط الأداء (السلامة من الشذوذ والعلة).



الاتجاه الأول: نقد العدالة. لأهمية هذا الشرط البالغة، ولما له من ارتباطات دقيقة بقبول الرواية وردها، والحكم على ذات صاحبها نجد أن العلماء أطلوا في تعريف العدالة وشروطها، وهذا الأمر يدلنا على دقة النظر فيما يتعلق بالمعايير النقدية الموجهة لذات الراوي؛ لما لها من حساسية بالغة في تناول الذوات، لأجل ذلك كان هذا الشأن مرتبطاً ارتباطاً كلياً وأصيلاً بالرواية؛ فهي مدار الرحي حول العملية النقدية بأسرها.

وعرف العلماء العدالة في كتب المصطلح؛ فقال الحاكم: "وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلماً لا يدعوا إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته فإن كان مع ذلك حافظاً لحديثه فبهي أرفع درجات المحدثين"⁽¹⁾. وقال الخطيب البغدادي: "من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطّة، وتحري الحقي والواجب في أفعاله ومعاملاته، والتوقى في لفظه [ما] يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه"⁽²⁾. وبين ابن الصلاح ذلك في صفة من تقبل روايته فقال: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سائماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة"⁽³⁾. ونحوه كشف ابن حجر المراد بالعدل فقال: "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"⁽⁴⁾.

إن الناظر المتفحص في هذه الشروط الواردة في تعاريفهم، الضابطة لمعايير أعمال هذا الشرط يقف على عدة أنواع للنقد نتجت عن فقدان هذا الشرط، التزم فيها النقاد الحيادية والإنصاف في دقة النقد والدلالة على هذه الأحوال المتجه نحو نقد الراوي في حيث التأهل لعرض روايته على بقية شروط التصحيح، فمن فقد عدالته فلا حاجة لاستمرار البحث في رواياته فالحال معه أن روايته سقطت في الاختبار الأول، إلا ما كان من تفصيلات في العدالة.

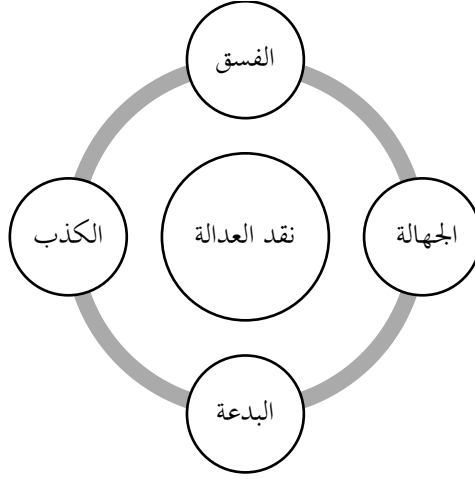
¹ الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 99.

² الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 80.

³ ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 104.

⁴ ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 69.

أنتجت هذه الشروط النقدَ في اتجاهات أربعة:



الاتجاه الأول: النقد بالفسق لقد كان البعد السلوكي لطالب الحديث من أهم الشروط الواجب توفرها في طالب الحديث حتى يُقبل في الدرس الحديثي أصالةً، ذلك أن هذا العلم في أصل وضعه -كما قال ابن الصلاح- عِلْمٌ شَرِيفٌ، يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنَ الشَّيْئِ، وَيُنَافِرُ مَسَاوِيَ الْأَخْلَاقِ، وَمَشَائِنَ الشَّيْئِ⁽¹⁾؛ لأجل ذلك كان مما يحضر في نقد النقاد بيان ما وقع فيه بعض الرواة مما يחדش الأخلاق، ويسلك بهم سبيل الفسق، من غير اعتداء عليهم ولا مبالغة، بل بإنصاف وبيان لما يقتضيه مقام الرواية من السلامة منها، وقد بين ابن حبان استحقاق الترك لمن وصف بالفسق من الرواة فقال: "ومن كان فيه إحدى الخصلتين الكذب أو الفسق استحق الترك فكيف إذا اجتماعا؟"⁽²⁾.

¹ ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 236.

² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 297. ² الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 295.

² ابن الأعرابي، المعجم، ج 3، ص 1075، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 21، ص 95.

² الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 212.

² الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 212.

² الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 212.

² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 618.

² العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج 2، ص 47.

² الدارمي، السنن، المقدمة المؤلف، باب الرجل يفتي بشيء ثم يبلغه عن النبي ﷺ فرجع إلى قول النبي ﷺ، ج 1، ص 496.

² الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 295.

² ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ج 3، ص 319.

² ابن معين، التاريخ (رواية ابن محرز)، ج 2، ص 39.

- 2 ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 32.
- 2 مسلم بن الحجاج، التمييز، ص 209.
- 2 مسلم بن الحجاج، الصحيح، المقدمة، ج 1، ص 5.
- 2 ابن حبان، التفاسيم والأنواع، ج 1، ص 111. مع التنبيه على أن للكلام بقية وتفصيل لديه ومع موافقته على فكرة الاعتبار لكن تفاصيل المسألة تحتاج إلى نقاش عميق ليس هذا بابها.
- 2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 5.
- 2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 280.
- 2 أحمد نور سيف، مقدمة تحقيق تاريخ ابن معين "رواية الدوري" 85/1.
- 2 الذهبي، شرح علل الترمذي، ج 1، ص 436. وهو يشير بهذا إلى كتاب "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، للإمام بدر الدين الزركشي (794هـ).
- 2 ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج 2، ص 145.
- 2 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 191.
- 2 ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج 2، ص 145.
- 2 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 191.
- 2 ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج 2، ص 141.
- 2 ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 259، الخطيب، تاريخ بغداد، ج 16، ص 203، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 190.
- 2 مسلم، التمييز، ص 170.
- 2 الترمذي، السنن، كتاب العلل، ج 6، ص 240.
- 2 ابن حبان، الثقات، ج 7، ص 97.
- 2 ابن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، ج 1، ص 521. جاء ذلك في معرض كلامه عن حديث: "صلى لنا رسول الله ركعتين ثم قام فلم يجلس".
- 2 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي)، ص 164.
- 2 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي)، ص 174.
- 2 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7، ص 196.
- 2 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، ج 1، ص 515.
- 2 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، ج 2، ص 157.
- 2 ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 259، الخطيب، تاريخ بغداد، ج 16، ص 203، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 190.
- 2 البرذعي، الضعفاء لأبي زرعة الرازي، ج 2، ص 326.
- 2 ابن حبان، الثقات، ج 7، ص 492.
- 2 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 40.
- 2 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 29، ص 198.
- 2 الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 3، ص 140.
- 2 ابن حجر، لسان الميزان، ج 3، ص 202.
- 2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.
- 2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.
- 2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2، ص 202.
- 2 الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 1، ص 16.
- 2 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 260، الخطيب البغدادي، الاحتجاج بالشافعي، ص 47، وله: الكفاية في علم الرواية، ص 142.

لكن المدقق في هذا الشأن يجد أن نسبة النقد بالفسق ضئيلة في عمل النقاد، وتشكل أقل مظاهره النقد بنفي شروط العدالة، فما السر في ذلك؟

ما كان هذا البعد النقدي ليغيب عن أنظار النقاد، بل كانت تصرفات الرواة تحت مجهرهم ومبضعهم النقدي، لكن واقع الحال أن النقاد وأئمة الرواية تعاملوا مع هذا الشأن قبل وصول هؤلاء إلى الرواية؛ ذلك أنهم ما كانوا يأذنون لأمثال هؤلاء بالسماع، وما كان في مجالس الرواية من أهل الفسق والضلال، ليس هذا فحسب؛ بل ورد في أقوال السلف ما يمنع ذلك بالنص؛ فعن ابن مسعودٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "أَكْثَرُوْا الْعِلْمَ، وَلَا تَضَعُوهُ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ، كَقَافِ اللَّوْلُؤِ إِلَى الْخَنَازِيرِ"⁽¹⁾. وعن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: "إِنَّ لِلْحَدِيثِ أَفَةً، وَنَكِدًا وَهَجَنَةً، فَأَفَتْهُ

² الشافعي، الرسالة، ص 380، ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 207، الخطيب، الكفاية، ص 144، البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج 1، ص 132، وله دلائل النبوة، ج 1، ص 30، ومناقب الشافعي، ج 2، ص 27.
² ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 304.
² الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج 2، ص 183.
² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 98.
² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 111.
² ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 67.
² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 74.
² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 405.
² ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج 1، ص 128-129.
² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 344.
² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 417.
² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 417.
² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 344.
² ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 213، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 411.
² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 338.
² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص 340.
² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 427-429.
² ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 221، الخطيب البغدادي، التاريخ، ج 7، ص 362.
² ابن حزم، الأخلاق والسير، ص 82.
² الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 99.
² الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 80.
² ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 104.
² ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 69.
² ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 236.
¹ الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 574.

نِسْيَانُهُ، وَنَكْدُهُ الْكُذِبَ، وَهَجْنَتُهُ نَشْرُهُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ"⁽¹⁾. وَعَنِ الْأَعْمَشِيِّ، قَالَ: "أَفَةُ الْحَدِيثِ النَّسْيَانُ، وَإِضَاعَتُهُ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيْرَ أَهْلِهِ"⁽²⁾. وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ: "انْظُرُوا إِلَى هَذِهِ الدَّنَائِيرِ، لَا تُلْقَوْهَا عَلَى الْكُنَائِسِ" يَعْنِي الْحَدِيثَ"⁽³⁾. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: "يَا جَابِرُ، لَا تَنْشُرِ الدَّرَّ بَيْنَ أَرْجْلِ الْخَنَازِيرِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَصْنَعُونَ بِهِ شَيْئًا"، وَذَلِكَ نَشْرُ الْعِلْمِ عِنْدَ مَنْ لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ"⁽⁴⁾.

من هنا كانت الأمثلة النقدية الحاكمة بالفسق قليلة ونادرة، لكنها تميزت مع هذا بالإنصاف والاعتدال دون الاعتداء على الرواة، ومن أمثلة ذلك:

- جميع بن عبد الله العجلي: قال أبو نعيم: "هو فاسق"⁽⁵⁾.
- جميل بن الحسن الأهوازي: قال ابن عدي: "سمعت عبدان يقول: وسئل بحضرتي عن جميل بن الحسن فقال: كان كذابا فاسقا فاجرا". "ولا أعلم له حديثا منكرا وأرجو أنه لا بأس به إلا عبدان فإنه نسبه إلى الفسق وأما في باب الرواية فإنه صالح"⁽⁶⁾.
- وقال ابن حبان في الفرزدق: "كان ظاهر الفسق هتاكا للحرم قذافا للمحصنات، ومن كان فيه خصلة من هذه الخصال استحق مجانبة روايته على الأحوال"⁽⁷⁾.

الاتجاه الثاني: النقد بالجهالة: ولعل السر في ربط الجهالة بالعدالة يمكن في مظنة أن يكون المجهول فاقدا للعدالة، لأجل ذلك ارتبط هذا النوع من أنواع النقد بالعدالة لما ترتب عليه من قصور معرفي خاص بالراوي، هذا القصور في معرفة عينه وحاله، أو حاله وحده كل هذا يقودنا إلى عدم إمكانية معرفة عدالته؛ ومن هنا كان مظنة فقدانها، فإذا ما عرفت عينه أو حاله انتقل إلى مستويات أخرى من الاختبار النقدي، وما دامت عينه مجهولة أو حاله مجهولة بقيت عدالته مفقودة؛ ومن هنا كان النقد لأجلها حاصل، والاحتياط في سبيل ثبوتها واقع.

¹الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 571.

²الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 572.

³الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 571.

⁴الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 573.

⁵ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1، ص 174.

⁶ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2، ص 429.

⁷ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 204.

وقد حرص النقاد في مقولاتهم النقدية على رصد المقولات الحاكمة على حال الراوي جهالة، وجاءت كتب الاصطلاح لتكشف دلالات هذه المقولات، والقواعد التي أسست الأحكام عليها. هذه الألفاظ، وتلك القواعد كانت في غاية الدقة والانصاف في الحكم على الراوي.

الاتجاه الثالث: النقد بالبدعة: وهي من أهم اتجاهات النقد الناشئة عن نقد العدالة، وقد تحرى فيه النقاد أدق القواعد وأشمل الألفاظ النقدية الدالة عليه بما يحقق الإنصاف والاعتدال، وسيأتي تفصيله في التطبيقات في المبحث القادم.

الاتجاه الرابع: النقد بالكذب: لقد صرف النقاد جهدًا كبيرًا في الكشف عن الكذبة ممن يدس الأخبار، ويفتري على الرواة ما لم ينقلوه عن مشايخهم مدارات الإسناد، ولا عن الصحابة الكرام، وكان لهذا الاتجاه النقدي من الاهتمام ما يجعل النقاد على دراية مباشرة بكل ظاهرة كذب على النبي ﷺ، وما طلب الإسناد في الأعصار المبكرة إلا للحذر من هؤلاء الكذبة، ودراسة أسباب كذبهم، ودوافعهم، وألفت في ذلك المؤلفات التي رصدت الأحاديث التي سماها العلماء بالموضوعات.

إن هذا العمل النقدي وهو يكشف الكذبة كان يتجه نحو انصاف الرواية، وعدم المجاملة للرواة مهما كانت منزلتهم ودرجتهم.

إن ما أراده الباحث في عرض اتجاهات النقد ضمن دائرة العدالة ليس الذهاب إلى التفصيل فيها، بل إلى العرض الإجمالي الذي يعزز حالة الإنصاف التي سار عليها النقاد في التعامل مع ذات الراوي وما يتعلق بروايته في ضوء هذه المعايير المنضبطة علميًا ومنهجيًا، والتي بشموليتها تؤكد على منهجية الإنصاف للراوي والمروي.

المحور الثاني: نقد الاتصال

لقد حرص النقاد في مقولاتهم النقدية على بيان حال الاتصال؛ ليحققوا بذلك قدرًا عاليًا من الإنصاف والاعتدال في نسبة الرواية لصاحبها، فالاتصال بوجه عام يؤكد لنا أنَّ كل راوٍ قد سمع من شيخه سماعًا مباشرًا، وروى عنه دون أن يكون ثمة واسطة بينهما سقط سهوًا أو عمدًا، وهذا ما يحقق الإحالة الصادقة للروايات؛ لأجل ذلك عد النقاد والمحدثون الاتصال شرطًا من أهم شروط صحة الحديث؛ قال الشافعي: "وَإِذَا اتَّصَلَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَّ الْإِسْنَادُ بِهِ فَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ الْمُنْقَطِعُ بِشَيْءٍ"⁽¹⁾. وقال ابن راهويه: "قلت لأبي عبد الله: حديث مرسل عن النبي ﷺ برجال ثبت أحب إليك، أو حديث عن بعض الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله: عن الصحابة أعجب إلي"⁽²⁾.

يحقق الإسناد المتصل تحمُّل كل راوٍ مسؤولية ما روى وأدى من الروايات، وهذا ادعى لأن يُكشف في المحور الثالث عن الصواب والخطأ في الرواية، والمتسبب في ذلك.

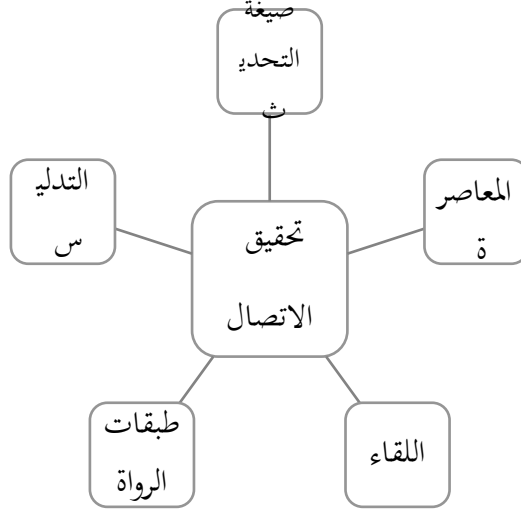
أما الرواية المنقطعة فهي رواية لا تشتمل على كل مقومات الإنصاف، ذلك أن الإحالة في نقل الحديث فيها غير صحيحة، فالسقط الذي وقع في الإسناد يدل على أن ثمة شريكًا في الرواية مفقودًا، لربما يكون هذا الشريك هو سبب الخطأ الحاصل في الرواية.

من هنا اهتم النقاد والمحدثون اهتمامًا بالغًا بالاتصال من حيث الوسائل الدالة عليه، والمعلومات اللازمة لتحقيق منه، فأنشئت شبكة من المعلومات تؤدي إلى الكشف عن حالة الاتصال، لا يلزم في هذه الشبكة أن تحقق هذه الوسائل الاتصال، فلربما وقع بعضها ولم يقع الاتصال، إنما هي شبكة تكاملية، تتكامل فيها وسائل تحقيق الاتصال، وليس مقام هذا البحث التفصيل فيها بقدر بيان أثرها في الإنصاف، ونسبة الرواية إلى أصحابها.

والمخطط الآتي يدلنا عليها:

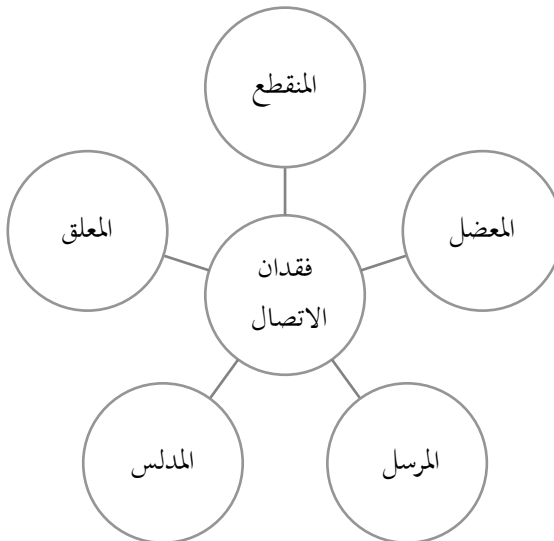
¹ ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 6.

² الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 392.



إن جملة العمل مع هذه الأدوات ضمن أقوال النقاد في بيان الاتصال والانقطاع بين الرواة يوقفنا على دقة المنهج النقدي للنقاد والمحدثين في تحقيق هذا الشرط والذي يشمل أبعادًا عميقة في تحقيق الإنصاف في عزو كل رواية لراويها.

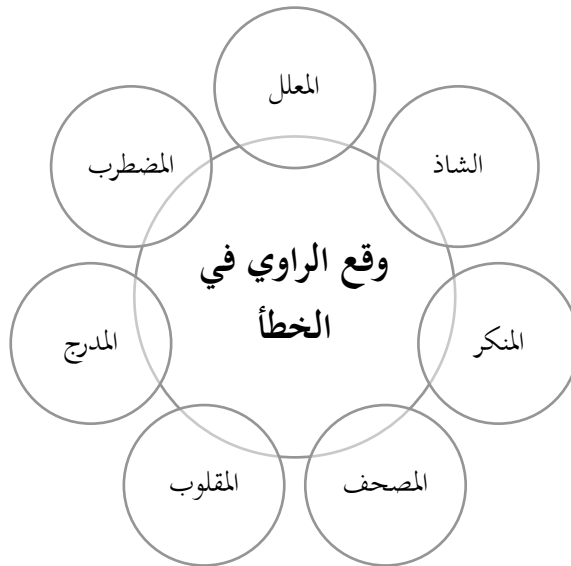
لأجل ذلك وجدنا مقولات النقاد في الكشف عن الانقطاع تحذيرًا من وجود سقط في الإسناد تنوعت وتعددت، وتبلورت هذه المقولات فيما بعد إلى أنواع مختلفة من أنواع علوم الحديث؛ كالمنقطع والمعضل والمرسل والمعلق والمدلس، والناظر في سياقات هذه المقولات الدالة على حالة الانقطاع والتعامل معها يجد الإنصاف فيها للراوي والمروي على حد سواء.



المحور الثالث: نقد الأداء (السلامة من الشذوذ والعلة).

إن الوصول إلى نقد هذا الشرط -وهو الأداء- لا شك يمرّ عبر بوابة الشروط السابقة، فما لم تتحقق عدالة الرواة من ناحية، واتصال إسناده، لا يمكن للناقد أن يحكم على الأداء، وفق نظرية نقدية متكاملة، كان الإنصاف شعارها والممارسة واقعها، فأين الإنصاف في هذا؟ إن الإنصاف في هذا الأمر يتمثل في وجود كل الرواة ممن أدى الحديث، وليس فيهم كذاب ولا مجهول، وهذا يقود إلى الحكم على أداء كل واحد منهم في ضوء تحمله للحديث؛ ذلك أن الضبط المنشود للرواية ما هو إلا قياس حالة أداء الراوي بحال تحمله كما سبق بيانه في الأساس الأول.

لقد أنتج الحكم على أداء الرواة لمروياتهم مقولات نقدية أنتجت أنواعاً من علوم الحديث كانت الأكثر التصاقاً بحال الرواية في الأداء، فحينما يحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة فذلك لما وقع الراوي فيه من مخالفة من هو أوثق منه وأقدر على نقل المروي وأدائه كما تلقاه، أو تفرد دون أن يكون أهلاً لمن تُقبل أفرادهم، فجاء التعبير بالشذوذ والنكارة أكثر إنصافاً في بيان ما وقع فيه الراوي، وقل ذلك في الأنواع الأخرى؛ فالمصحف على سبيل المثال جاء الخطأ فيه نظراً لاعتماد الراوي على صحيفة كانت السبب في وقوع الوهم منه، هذا يقودنا إلى تأكيد أن المقولات الدالة على وجود الخطأ في الرواية وما تبلورت عنه من أنواع اصطلاحية شكلت حالة من الإنصاف الموضوعي للراوي والمروي على حد سواء.



ونختم هذا الأساس بما حققته ألفاظ الجرح والتعديل من إنصاف في بيان حال الراوي بعد الحكم عليه، فقد وقعت هذه الألفاظ بين أعلى المراتب التي وصف فيها الراوي بالإمامة والحجة، وأدنى المراتب التي اتهم فيها الراوي بالكذب، وبينهما مراتبٌ متعددة، وأحكامٌ متنوعة بحسب أحوال الأداء الأغلب للرواة في مروياته صحة وعلة، وقد تختلف تقديرات النقاد في مراتب هؤلاء الرواة فيكون الترجيح بينهم بما يحقق الإنصاف في التعامل مع مراتبهم.

إن الهدف من ذكر هذا الأساس يكمن في إحاطة شمولية لبيان كيف تعامل النقاد مع الراوي والمروى في مقولاتهم النقدية والتي تطورت مع الاستقرار الاصطلاحي إلى أنواع علوم الحديث، وأن هذه المقولات وضعت في ضوء أسس معرفية في الحكم على الراوي والمروى، ولم تكن مزاجية الإطلاق، ولا ذاتية الإنتاج، بل علمية الفكرة والصناعة والمنتج.

ونختم ببيان حرص المحدثين على أن تكون ألفاظهم مع دقتها يكسوها الحسن والجمال، دون فحش القول، "عَنِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: سَمِعَنِي الشَّافِعِيُّ يَوْمًا وَأَنَا أَقُولُ: فَلَانٌ كَذَّابٌ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، اكْسُ أَلْفَاظَكَ أَحْسَنَهَا، لَا تَقُلْ: فَلَانٌ كَذَّابٌ، وَلَكِنْ قُلْ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهَا حَيْثُ وَجَدْتُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ تَكُونُ مِنَ الْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ"⁽¹⁾. وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: "ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرَ، فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ"⁽²⁾، قال النووي: "وَهَذَانِ اللَّفْظَانِ كِنَايَةٌ عَنِ الْكُذِبِ"⁽³⁾.

وهذا لا يعني التصريح بالأحكام النقدية، لكن لغة العلم كانت غالبية، ودلالات المقولات على المراد من غير تهويل ولا إغراب كانت حاضرة على وجه العموم إلا ما كان من الألفاظ النادرة، والحكم بالإشارة فقد أفرد لها أهل العلم بما يكشف دلالاتها.

وما أجمل قول ابن تيمية في بيان اختصاص كل أهل فن بمصطلحاته حيث قال: "وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم كما لأهل الصناعات العلمية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم وهذه الألفاظ هي عرفية عرفاً خاصاً ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة سواء كان ذلك المعني حقاً أو باطلاً"⁽⁴⁾.

¹ السخاوي، فتح المغيث، ج2، ص127.

² مسلم، الصحيح، المقدمة، باب الكشف عن معائب رواة الحديث ونقله الأخبار وقول الأئمة في ذلك، ج1، ص16.

³ النووي، شرح مسلم، ج1، ص75.

⁴ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص128.

الواقعية التطبيقية للصنعة النقدية وتمثلات الأنصاف والاعتدال

شكّل الإنصاف العلمي في منهجية المحدثين النقاد أهم مظهرٍ من مظاهر صناعة الإنصاف والاعتدال، فقد اعتمد النقاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها على نظرية الانتقاء من روايات الرواة الثقات والضعفاء، لكن الإنصاف يتجلى في الرواة ضُعِفُوا ضَبْطًا، أو حكم عليهم بالبدعة عدالةً، ويكمن ذلك في أنهم لم يعمموا حالة النقد الأغلبية على هؤلاء الرواة على كل رواياتهم، بل فصلوا وانتقوا بما توضحه الصور المنهجية الآتية:

(1) **منهج النقاد في إنصاف رواية بعض الضعفاء:** لم يحكم النقاد على كل رواية الرواة الضعفاء وفق الحالة الأغلبية لهم جرحًا وتعديلاً؛ بل صحّحوا منها ما وافقوا فيه الثقات رغم عدم حاجتهم لرواية هؤلاء الرواة ممكن تُكلم فيهم، لكن منهجية الإنصاف التي تحلت بها الصنعة النقدية للنقاد جعلتهم يصحّحون ما أصاب به هؤلاء الرواة، بل وأخرجه أصحاب الصحيح في كتبهم.

فقد انتقى البخاري في صحيحه بعض أحاديث رواة ضعفوا، وكشف في معرض الترجمة للآخر منهم إمكانية أن يروي هؤلاء الصحيح من الأحاديث؛ وهذا يعد منه حكمًا على أحاديثهم بالصحة؛ وهو دليلٌ على منهجية الإنصاف التي مارسها هؤلاء النقاد عمليًا، فقال في حق أيوب بن عتبة: "كان لا يُعرفُ صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه"⁽¹⁾، وقال في ترجمة محمد بن أبي ليلى: "هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يُدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً"⁽²⁾. فمن يتأمل هذه الأقوال وغيرها يدرك أن البخاري لا يحكم على أحاديث هؤلاء الرواة بالضعف المطلق، والرد النهائي، فهو ممن يُفرق بين سقيمها وصحيحها، وهذا الذي مارسه عمليًا في صحيحه، فقد ذكر عباد بن راشد في الضعفاء⁽³⁾ وأخرج له في الصحيح متابعةً، قال ابن حجر: "له في الصحيح حديث واحد في

¹ محمد بن عيسى بن سُورَةَ الترمذي (ت: 279هـ)، علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الأردن. عمان، مكتبة الأقصى، 1406هـ. 1986م (ط1)، ج1، ص120. قلت: اتفقت كلمة النقاد على تضعيفه؛ فضعفه: أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري ومسلم والعجلي وغيرهم. انظر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر (ت: 852هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ. 2001م (ط1)، ج1، ص206.

² الترمذي، السنن، ج2، ص198. مجمع على ضعفه. انظر: ابن حجر، التهذيب، ج3، ص628627.

³ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: 256هـ)، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لبنان، بيروت، دار المعرفة، 1406هـ. 1986م (ط1)، ص79.

تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار⁽¹⁾. ونحنو ذلك صنيع الإمام مع رواية عطاء بن السائب⁽²⁾ وزهير بن محمد الخراساني⁽³⁾.

وقد أنصف البخاري من روى عن المختلط بعد اختلاطه في ضوء مقارنة بين من سمع منه قبل الاختلاط بمن سمع بعد الاختلاط، فليس كل ما رواه المختلط بعد الاختلاط يقع فيه الوهم، فإن وافقت رواية من روى بعد الاختلاط مع من روى قبله تبين ضبط المختلط لهذا الحديث بعد الاختلاط؛ من هنا وجدنا انصاف رواية ابن المبارك⁽⁴⁾، ومحمد بن عبد الله الأنصاري⁽⁵⁾، وروح بن عباد⁽⁶⁾، وابن أبي عدي⁽⁷⁾ عن سعيد بن أبي عروبة؛ فقد سمعوا منه بعد الاختلاط، لكن البخاري انتقى ما توافقوا عليه، كما نص على ذلك ابن حجر⁽⁸⁾، وأخرجها لما تبين له بالمعارضة والمقارنة ضبط سعيد لها بعد اختلاطه، ونحنو ذلك فعل الإمام مسلم برواية: كما في حديث ابن المبارك⁽⁹⁾ وروح بن عباد⁽¹⁰⁾ وابن أبي عدي⁽¹¹⁾ كلهم عن سعيد بن أبي عروبة بعد اختلاطه.

¹ ابن حجر، التهذيب، ج 2، ص 276. وانظر له: هدي الساري، ص 412.

² البخاري، الضعفاء، ص 92. ابن حجر، هدي الساري، ص 425. وسيأتي ذكر حديثه.

³ البخاري، الضعفاء، ص 50. ابن حجر، التهذيب، ج 1، ص 639.

⁴ روى عن ابن المبارك حديثاً واحداً، انظر: البخاري، الصحيح، حديث رقم: 2492. وتابعه عليه يزيد بن زريع انظر: البخاري، الصحيح، حديث رقم: 2527.

⁵ انظر حديثه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: 256هـ)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. مع شرحه فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز ابن باز. معتمداً لترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1414هـ/1993م (ط 1)، حديث رقم: 3996.

⁶ روى عنه البخاري خمسة أحاديث، انظر: البخاري، الصحيح، حديث رقم: 576 وكرره: 1134، وحديث رقم: 3065، وحديث رقم: 3976، وحديث رقم: 4961، وحديث رقم: 6538.

⁷ ونص ابن رجب على ذلك أيضاً، وقال: "قال أحمد عن يحيى بن سعيد" جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو وهو مختلط". انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج 2، ص 745. روى عنه أربعة أحاديث، انظر: البخاري، الصحيح، حديث رقم: 710، وحديث رقم: 1031، وحديث رقم: 3064، وحديث رقم: 3572.

⁸ ابن حجر، هدي الساري، ص 406. وانظر ترجمة سعيد: ابن حجر، التهذيب، ج 2، ص 33.

⁹ أخرج له: حديث أبي سعيد في الإمامة، وتوابع عليه. انظر: مسلم، الصحيح، حديث رقم: (672).

¹⁰ أخرج له: حديث أنس فيما يقال للكفار يوم القيامة، حديث رقم: (2805). وحديث سَمُرَةَ فِيمَتَأْخُذُهُ النَّارُ، حديث رقم: (2845). وحديث عن أنس في قَتْلَى بَدْرٍ حديث رقم: (2875).

¹¹ أكثر عنه مسلم فأخرج له عشرين حديثاً كلها في المتابعات. وهي حديث رقم: 18، 127، 164، 193، 391، 398، 425، 627، 746، 798، 895، 927، 946، 827، 1622، 1966، 2359، 2688، 2865، 2958.

ومن هنا وجدنا ابن حبان يبين الإنصاف في التعامل مع من ثبت عنه الخطأ فيقول: "كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحته عدالته بأوهام، يهم في روايته ولو سلطنا هذا المسلك للزمن ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهملوا في الروايات، بل الاحتياط، والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات"⁽¹⁾.

وهذا ما قاله ابن حبان أيضاً في حال خصيف بن عبدالرحمن الجزري الحضرمي: "وكان خصيف شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروى وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله"⁽²⁾.

2) منهج النقاد في إنصاف أحاديث من ضعفوا في بعض مشايخهم: ومن منهج الإنصاف لدى النقاد ما انتقوه من أحاديث الرواة الذين ضعفوا في مشايخهم عن ضعفوا فيه، فقد أنصف البخاري إسحاق بن راشد في روايته عن الزهري، والتي قال فيه ابن معين: "ليس هو في حديث الزهري بذلك"، وقال الذهلي: "مضطرب في حديث الزهري"⁽³⁾؛ فقد أخرج له من روايته عن الزهري، قال ابن حجر مبيناً ذلك: "غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيره"⁽⁴⁾.

¹ ابن حبان، الثقات، ج 7، ص 97.

² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 287.

³ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، لبنان، بيروت، دار الفكر، ج 1، ص 191. ابن حجر، التهذيب، ج 1، ص 118، 119.

⁴ ابن حجر، هدى الساري 389. قلت: أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث متصلة هي: حديث كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ تَبَيَّنَ عَلَيْهِمْ، حديث رقم (4677)، وتابعه عليه: عقيل في حديث رقم: (2758 و 3556 و 4418) ويونس في حديث رقم: (2948 و 2949) وابن جريج في حديث رقم: (3088). وحديث أُمِّ قَيْسٍ بِنْتُ مِخْصَنٍ، حديث رقم (5718). وتابعه عليه: مالك في حديث رقم: (223) وشعيب في حديث رقم: (5715) وابن عيينة في حديث رقم: (5693 و 5713). وحديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَقَاطَمَةً، حديث رقم (7347). وتابعه عليه: شعيب في حديث رقم: (1127 و 7465) ومحمد في حديث رقم: (7465) وابن كيسان في حديث رقم: (4724).

وكذا في رواية جرير بن حازم في روايته عن قتادة، "وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها"⁽¹⁾.

قال ابن حبان في سفيان بن حسين بن حسن السلمي: "يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه؛ فكان يأتي بها على التوهم، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن غيره"⁽²⁾.

وقال ابن حبان في عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار: "كان ممن يخطئ فيما يروى فلم يكثر خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى يدخل في جملة الأثبات؛ فالإنصاف في أمره يترك ما لم يوافق الثقات من حديثه"⁽³⁾.

3) منهج النقد في إنصاف رواية المبتدعة: يكمن منهج الإنصاف لدى نقاد الحديث في تعاملهم مع رواية المبتدع في عدم التعامل مع المبتدعة ضمن سلة واحدة، بل إن التفصيل الحاصل في أحوالهم وبدعتهم وعلاقتها بالرواية هي التي شكلت أسس التعامل مع روايتهم بما يحقق الإنصاف صناعة وممارسة، وقد حرص النقاد منذ عصر الرواية الأولى على تحري مواطن الرواية فيما يتعلق بأهل السنة وأهل البدع؛ فعن ابن سيرين قال: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"⁽⁴⁾.

¹ ابن حجر، هدي الساري، ص 395. قلت وهذه الأحاديث هي: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِقْطًا، حديث رقم: 2504 وكرره (2527). وقد تابعه عليه: سعيد في حديث رقم: (2492) وحجاج وأبان وموسى بن خلف وشعبة ذكرها البخاري في حديث رقم: (2527). وحديث أنس في قراءة النبي ﷺ، حديث رقم: (5045). وتابعه: همام بن يحيى في حديث رقم: (5046). وحديث أنس في شعر النبي ﷺ، (حديث رقم: 5904) وقد تابعه همام في حديث رقم: (5908) ومعمّر في حديث رقم: (5910) ويحيى بن سليم في حديث رقم (5912).

² ابن حبان، المجروحين، ج 1، ص 287.

³ ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 16.

⁴ مسلم، الصحيح، المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين.

ومن صور الإنصاف في الصنعة النقدية ما يُظهره النقاد من منهجية منصفة في التعامل مع أهل البدع بما يعكس موضوعية وعلمية فردية في هذا الشأن؛ فالتفريق بين أهل البدع وعدم التعامل معهم في إطار من التعميم الذي يناقض الإنصاف والموضوعية، بل تعاملوا مع الحالات المختلفة للرواية والرواة المبتدعين، وقد نبه ابن رجب الحنبلي على خلاصة منهج النقاد في التعامل مع أهل البدع فقال: «فيخرجُ من هذا أن البدع الغليظة يُردُّ بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقاً، أو يرد عن الداعية؟ على روايتين»⁽¹⁾.

وهذا ما نجده في أقوال النقاد وأعمالهم النقدية، والتي نرصد بعضها على النحو الآتي: ففي حين ينص الشافعي على كذب الرافضة، فيقول: "لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة"⁽²⁾، ذهب الإمام أحمد -كما في رواية أبي داود- إلى أنهم: «احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتبُ عن القَدْرِي إذا لم يكن داعية»⁽³⁾. وقال المروزي: "كان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً"⁽⁴⁾. وكشف أبو دواد السجستاني عن خصوصية الخوارج بالصدق في الرواية: "ليس في أصحاب الأهواء أصحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذَكَرَ عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج"⁽⁵⁾.

ومن معالم إنصاف المحدثين في التعامل مع البدعة الداعية لبدعته، وقد كشف الخطيب البغدادي هذا المنهج نقلاً عن العلماء بقوله: "وقال كثير من العلماء يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم"⁽⁶⁾. ومن أقوال النقاد في هذا الشأن:

قال ابن مهدي: "من رأى رأياً ولم يدعُ إليه احتُمِل. ومن رأى رأياً ودعا إليه فقد استَحَقَّ التَّركَ"⁽⁷⁾.

¹ ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1، ص 358.

² الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 126.

³ ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1، ص 358.

⁴ المصدر السابق.

⁵ الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 130.

⁶ الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 121.

⁷ الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 126.

وقال عباس الدوري ليحيى بن معين: "هكذا تقول في كل داعية: "لا يُكْتَبُ حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً"، ذلك من الأهواء ممّن هو داعية؟". قال (ابن معين): «لا نكتب عنهم إلا أن يكونوا ممّن يُظنّ به ذلك (أي: يُظنّ به الابتداع) ولا يدعو إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممّن يرى القدر، ولا يدعو إليه"¹.

قال الحربي: "قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، سمعت من أبي قطن القدري، قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه"⁽²⁾.

وهذا ما ذكره ابن حبان حين قال: "ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن: إذا كان فيه بدعة -ولم يكن يدعو إليها- أن الاحتجاج بأخباره جائز. فإذا دعا إلى بدعته، سقط الاحتجاج بأخباره"⁽³⁾. وقال أيضاً: «الداعية إلى البدع، لا يجوز أن يُحتجّ به عند أئمتنا قاطبةً. لا أعلم بينهم فيه خلافاً»⁽⁴⁾. ونقل الحاكم في المعرفة الاجماع على ذلك⁽⁵⁾.

ومن هنا نجد أن منهجية الإنصاف تجاوزت لدى النقاد في مسألة البدعة الرواة المبتدعين إلى الرواة المستقلين للرواية حينما خافت عليهم من الداعين لبدعتهم.

وكانوا لا يرون الرواية عن رؤوسهم مخافة فتنة طلبة العلم بهم، وهذا غاية الإنصاف لطلبة العلم ومنع الضرر عنه، فرؤوس البدع تقدم الرواية في يدٍ، والبدعة في أخرى، قال علي بن الحسن: "قلت لعبد الله -يعني: ابن المبارك- سمعت من عمرو بن عبيد فقال بيده: هكذا، أي: كثرة قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمى غيره من القدريّة؟! قال: لأن هذا كان رأساً"⁽⁶⁾. "وقيل له: تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد وعلان وهم كانوا في أعداده قال: إن عمراً كان يدعو"⁽⁷⁾.

¹ يحيى بن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ج 4، ص 139، الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 127.

² الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 128.

³ ابن حبان، الثقات، ج 6، ص 140.

⁴ ابن حبان، المجروحين، ج 3، ص 64.

⁵ الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 15.

⁶ الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص 127.

⁷ المصدر السابق.

وقد نصَّ الإمام الجوزجاني على هذا المنهج بنفسه، فقال: "ومنهم زائغٌ عن الحقِّ، صدوقٌ اللهجة، قد جرى في الناس حديثه: إذ كان مخدولاً في بدعته، مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف، إذا لم يُقَوِّ به بدعته، فيُهمَّهم عند ذلك"⁽¹⁾.

وقد طبق أصحاب الصحيح هذه المنهجية تطبيقاً دقيقاً في انتقاء من يُخرَجُ لهم من أهل البدع وانتقاء رواياتهم، قال القاسمي: "مَنْ شَهَرَ الرِّوَايَةَ عَنِ الْمُبْدَعِينَ، وَقَاعِدَةَ الْمُحَقِّقِينَ فِي ذَلِكَ: كَانَ مِنْ أَعْظَمَ مِنْ صَدَعَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَجَزَاهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ، فَخَرَجَ عَنْ كُلِّ عَالَمٍ صَدُوقٌ ثَبَتَ مِنْ أَيِّ فِرْقَةٍ كَانَ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ دَاعِيَةً، كَعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ وَدَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ"⁽²⁾. وقال أيضاً: "انظر كيف يتحمل مثل البخاري عن أعلام الشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج، ويجعل حديثهم حُجَّةً، وَمَرُوءِيَّةً سُنَّةً، ويفخر بذكر أسمائهم في أسانيده ويخلد لهم أجمل الذكر، في أشرف مُصَنَّفٍ"⁽³⁾. وقد روى البخاري رحمه الله عن بعض المبتدعة بعد معرفته بأحوالهم واشتبارهم بالديانة والعبادة، والسلامة من خوارم المروءة... أحاديث لا تتعلق ببدعتهم فيقدم مصلحة تحصيل تلك الأحاديث ونشر السنة على مصلحة إهانة وإطفاء بدعة المبتدع"⁽⁴⁾.

¹ الجوزجاني، أحوال الرجال، ص32.

² القاسمي، الجرح والتعديل، ص5.

وقد أخرج البخاري لعمران بن حطان حديثين، هما: "عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْخَرِيرِ". ينظر: صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس الحرير، حديث رقم: 5835. وحديث: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيْبٌ إِلَّا نَقَضَهُ". ينظر: صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب نقض الصور، حديث رقم: 5952.

وأخرج البخاري لدَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ حديثين كرر أحدهما في موطنين، ووافقه مسلم فيهما (ينظر: صحيح البخاري، حديث رقم: 2186، ووافقه مسلم، حديث رقم: 1546، وكذا: البخاري، حديث رقم: 2190، وكرره: 2382، ووافقه مسلم، حديث رقم: 1546، وتفرد مسلم بحديث رقم: 573).

³ القاسمي، الجرح والتعديل، ص22.

⁴ هدي الساري، ص384-385.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة التطبيقية في أعمال نقاد الحديث نجد أنهم بنوا منهجاً نقدياً متوازناً للنظر في الراوي والمروي في معرض تمحيص المنقولات؛ حيث كان الإنصاف والاعتدال في التعامل مع الذوات والمنقولات يُشكل أهم التحديات التي واجهت النقاد في معرض بحثهم النقدي، ودرسهم المعرفي في تمحيص الرواية؛ فالممارسة النقدية ممارسة محفوفة بالمخاطر؛ لما تحمله من آفاق الحكم على الراوي باعتباره الناقل، والنص باعتباره المروي المنقول؛ لأجل ذلك انطلق منهج النقاد ذلك وفق الأسس النقدية الدقيقة، والمعايير الموضوعية في قياس الأداء للحكم عليهما.

أجاب البحث عن تساؤلات عدة في ظل الممارسة التطبيقية للنقاد وخلص إلى النتائج الآتية: أولاً: قام الحكم على الراوي والتأكد من سلامة المروي على أساس جمع المرويات والمقارنة بينها؛ فهو مقدمة واجبة بين يدي العمل النقدي التطبيقي، وبه أرسى نقاد الحديث منهجية نقدية تطبيقية دقيقة سعوا من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنصاف المنهجي العلمي التطبيقي للرواة من جهة وللمرويات من جهة أخرى.

ثانياً: قامت منهجية المحدثين على تكامل الصورة الناقلة للرواية في الحكم عليهما، والذي يرسخ عدم الاعتماد في النقل على ذات واحدة، والبناء عليهما في الأحكام العلمية النقدية على الراوي والمروي، ولا شك أن هذه العقلية تؤسس في ذهن المتلقي صورة الإنصاف والعدل في أبهى أحوالها.

ثالثاً: انطلق الحس النقدي لدى النقاد في ممارستهم النقدية مع الرواة من واقعية صرفه تنتبه وتنبيه دوماً على أنهم بشر، فواقعية هذا العلم أزاحت كل مثالية يمكن أن تفترض في هذا السياق؛ لأجل ذلك نجدهم في سبيل إنصاف الراوي، بينوا أن الخطأ وارء من كل راوٍ لا محالة، فلا يسلم منه كبير أحد. وأن ورود الخطأ من الراوي لا ينهي مسيرته العلمية. وكان من الأنصاف التوازن بين: ذكر الوقوع في الخطأ مع الصواب، وذكر المساوئ مع المحاسن.

رابعاً: يقف المرء مع منهجية النقاد على أحوال ثلاثة تنتظم العلمية النقدية فيها، وفق رابعية سلسلة منتظمة، فلا يُقفز إلى الكشف عن حال منها قبل التحقق من الحال

السابق، وهذا الأحوال تجعل العملية النقدية عملية منضبطة غير متداخلة، الأمر الذي يورث مقولاتها دقة بالغة، نَعُدُّها الأصل في تقديم الإنصاف والاعتدال في أبهى صورهِ. هذه الأحوال هي: العدالة والاتصال والأداء.

— فنقد العدالة يمثل أهمية بالغة لما له من ارتباطات دقيقة بقبول الرواية وردها، ولما له من حساسية بالغة في تناول الذوات، لأجل ذلك كان هذا الشأن مرتبطاً ارتباطاً كلياً وأصيلاً بالرواية؛ فهي مدار الرُحى حول العملية النقدية بأسرها، ولا يخرج عنها مما يحقق فيه الانصاف والاعتدال. وهنا ظهر منهج الإنصاف مع المبتدعة ومنهجية التعامل مع رواياتهم والتي لم تأت ضمن سلة واحدة، بل إن التفصيل الحاصل في أحوالهم وبدعتهم وعلاقتها بالرواية هي التي شكلت أسس التعامل مع روايتهم بما يحقق الإنصاف صناعة وممارسة.

— وأما نقد الاتصال فيحقق قدرًا عاليًا من الإنصاف والاعتدال في نسبة الرواية لصاحبها؛ فالاتصال بوجه عام يؤكد لنا أن كل راوٍ قد سمع من شيخه سماعًا مباشرًا، وروى عنه دون أن يكون ثمة واسطة بينهما سقط سهوًا أو عمدًا، وهذا ما يحقق الإحالة الصادقة للروايات؛ لأجل ذلك عد النقاد والمحدثون الاتصال شرطًا من أهم شروط صحة الحديث؛ ففي الإسناد المتصل يتَحَمَّلُ كل راوٍ مسؤولية ما روى وأدى من الروايات، وهذا ادعى لأن يُكشف في المحور الثالث عن الصواب والخطأ في الرواية، والمتسبب في الخطأ والوهم على وجه التخصيص.

— وأما في نقد الأداء فتجلى الإنصاف التطبيقي في صور متعددة لعل من أهمها في إنصاف رواية بعض الضعفاء حينما يتأكد الناقد من صوابهم، فقد صحَّحوا وافقوا فيه الثقات رغم عدم حاجتهم لروايتهم ففي أحاديث الثقات غنيَّة عنها، لكن منهجية الإنصاف التي تحلت بها الصنعة النقدية للنقاد جعلتهم يصححون ما أصاب به هؤلاء الرواة، بل وأخرجه أصحاب الصحيح في كتبهم. وكذا أنصفوا حينما انتقوا من أحاديث من ضعف في شيخه عنه ما أصاب به موافقًا الثقات.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)،
 - العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه أحمد)، تج: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ - 2001م.
 - العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي - الهند، ط1، 1408هـ، 1988م.
- ابن الأعرابي، أبو سعيد بن أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: 340هـ) المعجم، تحقيق وتخرىج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1418هـ - 1997م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت: 256هـ)، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لبنان. بيروت، دار المعرفة، ط1، 1406هـ. 1986م.
- البرذعي، أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي (ت: 292هـ)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ - 1982م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر (ت: 458هـ)،
 - دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطى قلعي، دار الكتب العلمية. ودار الريان للتراث، ط1، 1408هـ - 1988م.
 - معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطى أمين قلعي، دار قتيبة، دمشق - بيروت، ط1، 1412هـ - 1991م.
 - مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط1، 1390هـ - 1970م.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سُوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)،
 - السنن، تحقيق: يشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998م.
 - علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الأردن. عمان، مكتبة الأفصى، ط1، 1406هـ. 1986م.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (ت: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت - 1417هـ - 1997م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق (ت: 259هـ)، أحوال الرجال تحقيق: صبيح البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 1405هـ.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1406هـ.
- ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، (ت: 327هـ)،
 - الجرح والتعديل، تحقيق: المعلي اليماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط1، 1271هـ - 1952م.
 - المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1397هـ.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، معرفة علوم الحديث، تج: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ - 1977م.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي البستي (ت: 354هـ)، له:
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي — حلب، ط1، 1396هـ.
 - الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ = 1973 م.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت: 852هـ)، له:
- تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، لبنان. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ. 2001م.
 - لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية — الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت — لبنان، ط2، 1390هـ - 1971م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد، الأندلسي (384-456هـ)، الأخلاق والسير، تحقيق: عادل أبو المعاطي، دار المشرق العربي، القاهرة، ط1، 1408هـ، 1988م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ)، وله:
- تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ/ 2002م.
 - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
 - الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية — المدينة المنورة.
 - مسألة الاحتجاج بالشافعي، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، المكتبة الأثرية — باكستان.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 2000م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، وله:
- سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م.
 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ط1، 1382هـ - 1963م.
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خالد (ت: 360)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ. 1984م.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، له:
- شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن/ ط1، 1407هـ - 1987م.
 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين — القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1996م.

- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر (ت: 902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السُّنة- مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ- 1940م.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت: 385هـ)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط1، 1430 هـ- 2009م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ- 1986م.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت: 463هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت: 365)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (المتوفى: 806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1423 هـ- 2002م.
- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان (ت: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، لبنان. بيروت، ط2، 1401هـ.
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)،
 - التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع - السعودي، ط3، 1410هـ
 - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، دار الجيل - بيروت (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334 هـ).
- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: 763هـ)، الآداب الشرعية والمنح المرعية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: 233هـ)،
 - التاريخ "رواية الدوري"، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399 - 1979م.
 - معرفة الرجال (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1405هـ
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392هـ.